

## وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ٢١ لسنة ٢٠١٢ «بالتغويض»

باعتبار المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

سوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٢

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٨٩١ بشأن الغرف التجارية

والأحكام التنفيذية وتعديلاته :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمي للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التغويض في بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١١/١١/٢١

باعتبار المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٢ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٢/٣/١ :

### قرار :

**ماده ١ - اعتماد المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية**  
سوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٢ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة  
والسوق معاً مبلغ ٢٥٦٨٠٤٧ ج (فقط مليونان وخمسماة وثمانية وستون ألفاً وسبعة  
وأربعون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٤٥٧٦٦٥ ج  
(فقط مليونان وأربعماة وسبعة وخمسون ألفاً وستمائة وخمسة وستون جنيهاً لا غير)  
بفائض قدره ١١٠٣٨٢ ج (فقط مائة وعشرة آلاف وثلاثمائة واثنان وثمانون جنيهاً لا غير).

**ماده ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .**

٢٠١٢/٣/١

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

د/ حسين على أحمد عمران